مقر مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف بالمحمدية عدسة: الصولدي

أمام الخطر القادم من الشرق، والفوضى المستشرية في الداخل، جاء قرار إنشاء «مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف»، وعيا من الملك بالإشكالات القائمة بخصوص نشر وتوزيع القرآن الكريم (انظر الصفحة 10)، وخطرها على الأمن الروحي للمغاربة وعلى أمن الدولة واستقرارها

أعد الغلاف:
منير الكتاوي

المغرب يقوم بتطهير المساجد من مصاحف الشرق

منذ أن اكتشف المغاربة الوجه المرعب للتطرف في ماي 2003، لم يتوقف اهتمام محمد السادس بالأمن الديني، كقطاع استراتيجي يكتسي أهمية لا حدود لها في ضمان الاستقرار، في حدود مراجعة خارطة المساجد وتكوين الأئمة وتنقية المذهب المالكي من الشوائب الوهابية، بل بادر إلى إنشاء مؤسسة خاصة تعنى بنشر المصحف الشريف، وهي المؤسسة التي لم يكن قرار إنشائها اعتباطيا، بقدر ما فرضته شروط موضوعية، وطدت الوعي بها سياقات واقعية خاصة عرفها المغرب خلال العشرية الأخيرة، منها الفوضى التي اعترت توزيع القرآن واستيراده من دول أجنبية دون مراعاة لخصوصية مذهب المغاربة في الخط والرواية المعتمدين منذ قرون. وقد بدأ هذا الوعي يزداد أثناء اكتشاف القائمين على الشأن الديني لما يقع في بعض دور القرآن التي لقيت إقبالا متزايدا من طرف بعض المغاربة، مما حذا بالسلطات، انطلاقا من شتنبر 2008، إلى إطلاق حملة لإغلاق عدد من دور القرآن التي زاغت عن الخصوصية المغربية في حفظ القرآن وتلاوته.

الأمن الروحي

لقد انتبه القائمون على أمر الدين بالمغرب أن مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني، لا يمكن أن تكون له قائمة دون تركيز العمل أولا وأخيرا، على حماية أول مصدر من مصادر التشريع المعتمدة ببلادنا، سواء على المستويين الديني أو المدني، والذي هو القرآن الكريم. فلم يكن من الممكن للملك بصفته أميرا للمؤمنين وحاميا للدين أن لا ينظر بكبير عناية إلى ذلك اللغط الذي أثاره قرار محمد الأشعري، لما كان وزيرا للثقافة، باستبعاد المصاحف القادمة من الشرق من معرض الكتاب، وهو القرار الذي اعتبرته مكونات الحركة الإسلامية، وخاصة حزب العدالة والتنمية، إعلان حرب عليها من طرف وزير يساري، في حكومة يسارية!

لقد نبه الأشعري، حين كان يرد على احتجاجات الإسلاميين في قبة البرلمان، إلى الفوضى التي اعترت الشأن القرآني ببلادنا، مما حول النقاش من البرلمان إلى نقاش مجتمعي عام، حيث ظل هذا السؤال رائجا. إلى أن أصبح محور سؤال تشريعي بقبة البرلمان خلال السنة الماضية، طرحه فريق حزب الاستقلال، حيث ورد في السؤال الذي تكلفت بطرحه النائبة فتيحة البقالي، أنها اكتشفت وجود أخطاء في نسخ من القرآن تم طبعها من قبل مطبعة بنواحي الرباط، وأكدت في سؤالها أن الأمر لا يتعلق بتحريف، و إنما بخطإ في رسم القرآن، وأنها سجلت ما يقارب 37 خطأ، الشيء الذي لم ينفه أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، بل كان جوابه صادما أكثر منه مؤكدا، حيث أقر بوجود ما يقارب مائة «زلة» أثناء جمع القرآن «وسقطت بعض الآيات فوقع خلط أثناء جمعها».

هكذا، إذن، وأمام الخطر القادم من الشرق، والفوضى المستشرية في الداخل، جاء قرار إنشاء «مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف»، وعيا من الملك بالإشكالات القائمة بخصوص نشر وتوزيع القرآن الكريم (انظر الصفحة 10)، وخطرها على الأمن الروحي للمغاربة وعلى أمن الدولة واستقرارها.

فحسب مصادر مطلعة تحدثت لـ«الوطن الآن»، فإن بناية مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف أصبحت جاهزة للتسليم بمدينة المحمدية، كما أن برمجة بنائها واقتناء آلات الطباعة (مطبعة فضالة)، قد تمت بعد أن رصد لها مبلغا ماليا حدد في 65 مليون درهم من الميزانية العامة، ومبلغ 20 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب كلفة بنائها التي وصلت إلى 16 مليون و918 ألف درهم. كما تم تجهيز مقر المؤسسة بالأثاث المكتبي بمبلغ 3 ملايين و500 ألف درهم (أي ما يقارب 11 ملايير سنتيم تجهيزا وتسييرا).

البروفيل المطلوب

وأكدت المصادر نفسها أن الطابع الملكي قد أجري على النسخة الأولى من المصحف المحمدي، وأن الأعمال جارية في مطبعة فضالة (التابعة لوزارة الأوقاف والمجاورة لمقر المؤسسة) لطبع المصاحف، حيث ينتظر طبع أكثر من مليون نسخة سيتم توزيعها في داخل المغرب وفي عدد من الاقطار الأوروبية والأفريقية التي يقرأ فيها القرآن برواية ورش عن نافع (انظر أسباب اختيار المغاربة لقراءة ورش في ص 11).

ومن المنتظر، على خلفية قيام السلطات المشرفة على الحقل الديني بإحصاء المصاحف الموجودة بتراب المملكة ومصادرة ما اختلف منها مع قراءة ورش عن نافع، استبدال جميع مصاحف المساجد بالمصاحف المحمدية الجديدة التي سيكون لها وحدها حق الرواج القانوني في مساجد المملكة، ضمانا للتوحد في علامات الوقف والمد وغيره، لاسيما وأن المغاربة معروف عنهم تشبثهم بالقراءة الجماعية برواية ورش، فضلا عن أن أغلب المصاحف اعتراها القِدم وأصبحت العديد من الصفحات فيها منقوصَة أو باهتة الرسم. كما يتوقع المراقبون أن يقوم الملك قريبا بتدشين المؤسسة، لاسيما وأنها أضحت هي والمطبعة المقابلة لها جاهزتين تماما للتسليم، كما أن الظهير المؤسس لها قد تم نشره بالجريدة الرسمية وأضحى ساري المفعول.

وعلمت أسبوعية «الوطن الآن» من بعض المصادر أن المؤسسة تتوفر لحد الساعة على فئة من الأطر العليا الذين تم انتقاؤهم بعناية. غير أنه مازال لحد الآن لم تعرف الأسماء المرشحة لشغل منصب مدير المؤسسة، ولا أعضاء اللجنة العلمية بها، ولا من سيتولى مهام الكتابة العامة.

الآن بعد إنشاء المؤسسة- رغم أن اشتغالها الفعلي ما زال مؤجلا- ثمة أسئلة مطروحة، وعلى رأسها الإطار الزمني والمكاني الذي كان السبب الفعلي وراء إنشائها: فهل هذا الأخير مرتبط بالأحداث التي سبق أن عرفتها مدينة مراكش، والتي أدت إلى اتخاذ قرار بوقف مجموعة من الكتاتيب القرآنية، ومن تم التقصير في ضبط هذا الجانب الهام من جوانب الحقل الديني الذي أخذ الوزير التوفيق لواءه منذ تولي زمام هذه الوزارة؟ ثم ألا يمكن لمس أن وراء هذا القرار هاجس قطع الطريق أمام المد الوهابي الأصولي المتسرب من المشرق (خاصة من السعودية) والمعروف عنه اعتماد روايات أخرى في القراءة غير رواية ورش، بل أكثر من ذلك رفضه للعديد من الممارسات العقدية المعتمدة بالمغرب كالقرءاة الجماعية مثلا عقب صلاتي المغرب والعشاء (انظر ص 12)؟ ثم إذا كانت هذه المؤسسة ستعنى بقضايا نشر وطبع القرآن ومراقبة استيراده، ألم يكن من باب أولى منحها الحق أيضا في إبداء تأشيرتها على قرار فتح أي مدرسة قرآنية والتأكد من السيرة الذاتية لأصحابها والبرامج والمناهج والمقررات المقترحة؟ ألا تطرح وصاية وزير الأوقاف عليها مشكلة استقلالية هذه المؤسسة وحريتها في فرض رقابتها على هذا القطاع؟ وإذا كان تنسيقها مع وزارة الأوقاف واردا فكيف سيكون تنسيقها مع باقي الهيئات الحكومية، لاسيما وزارة الداخلية على مستوى المركز وعلى مستوى العمالات والأقاليم؟ وهل التنسيق سيكون تنسيقا تنظيميا أن تنسيق تبعية إدارية خالصة لا سيما إزاء وزارة الأوقاف، حتى لا تتحول إلا مجرد قسم أو مصلحة أو حتى مديرية تابعة لها ولا تتحرك بالتالي إلا بأمر وزيرها؟